

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢٨	رقم التبليغ :
٢٠٧/٣/٢٨	بتاريخ :

## مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٨٨٤

السيد الدكتور/ وزير المالية

تحية طيبة ... وبعد

اطلعنا على كتابكم رقم ٧٨٣ المؤرخ ٢٠٠٨/٢/٢٣ فى شأن النزاع القائم بين جهاز تصفية الحراسات بوزارة المالية وجامعة أسيوط حول سداد مبلغ ٣٠٨٣٦٤ جنيهاً.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٧ تم الاستيلاء على العقار رقم ١٦ شارع الجمهورية بأسيوط لصالح جامعة أسيوط ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بوضع مالك العقار السيد/ موريس دوس قلته تحت الحراسة العامة، واستمرت الجامعة مستأجرة للعقار، وأن المالك المذكور اعترض عن طريق الحارس العام على القيمة الإيجارية المقررة للعقار بالدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠ كلى أسيوط، التى قضى فيها بجلسة ١٩٦٣/١١/٣٠ بتعديل القيمة الإيجارية الشهرية للعقار لتكون ٧٧ جنيهاً بدلاً من ٤٩٩٨٤ جنيهاً، وأن المالك تسلم عقاره بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٣، وأقام الدعوى رقم ٨٨ لسنة ١٢ اق أمام محكمة القيم للمطالبة بما له من حقوق على هذا العقار قبل بعض الجهات، ومنها جهاز تصفية الحراسات، وأنه بجلسة ١٩٩٨/٦/٦ قضت المحكمة بإلزام وزارة المالية (جهاز تصفية الحراسات) أن تؤدى لمالك



العقار مبلغ ٣٨٨٨٥ جنيهاً عبارة عن القيمة الإيجارية الشهرية للعقار عن الفترة من ١٥/١٠/١٩٥٩ وحتى ١/١/١٩٦٤، وتضمنت أسباب الحكم أن الثابت من المستندات أن القيمة الإيجارية التي كانت جامعة أسيوط تقوم بسدادها لجهاز تصفية الحراسات هي ٤٩٩٨٤ جنيهاً، وأن الجهاز تقاعس عن تحصيل فروق الإيجار المقررة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠م دنى كلى أسيوط من الجامعة المذكورة، ومن ثم فإن المحكمة تلزم الجهاز بسداد هذا المبلغ، والجهاز وشأنه في مطالبة الجامعة بهذا الفارق، وتأييد هذا الحكم من محكمة القيم العليا بحكمها الصادر بجلسة ٢٠٠٠/٢/١٢ في الطعنين رقمي ٨٦، ٨٨ لسنة ١٨ ق . عليا، وأن الجهاز قام بتنفيذ الحكم لصالح مالك العقار وسدد له القيمة الإيجارية المذكورة بالكامل، وقام بمطالبة الجامعة بسداد فروق القيمة الإيجارية المستحقة عليها ومقدارها ٣٠٨٣٦٤ جنيهاً، إلا أن الجامعة رفضت السداد بدعوى سقوط الحق المطالب به بالتقادم . وبناء على ذلك طلبت وزارة المالية عرض النزاع على الجمعية العمومية .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٩ من ديسمبر سنة ٢٠٠٩م الموافق ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٤٣٠هـ، فتبين لها أن جامعة أسيوط لم تنازع في أصل التزامها بسداد فروق القيمة الإيجارية المشار إليها سواء في كتابها رقم ٥٧ المؤرخ ٢٠٠٢/٢/٥ الموجه إلى جهاز تصفية الحراسات، أو في ردها على الإنذار الموجه إليها من الجهاز بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١، أو في كتابها الموجه إلى إدارة الفتوى لوزارة المالية رقم ٤٨٣ المؤرخ ٢٠٠٨/١٢/١ . وإنما تمسكت بسقوط حق جهاز تصفية الحراسات في المطالبة بالقيمة الإيجارية بالتقادم الخمسي طبقاً لحكم المادة ٣٧٥ من القانون المدني .



ولما كانت الجمعية العمومية قد استقر إفتاؤها على عدم جواز إثارة الدفع بالتقادم أو التمسك به فيما بين الجهات الإدارية بعضها البعض، ومن ثم فإنه يتعين إلزام جامعة أسيوط أن تؤدي لوزارة المالية مبلغ ٣٠٨ ر ١٣٦٤ جنيهاً قيمة فروق القيمة الإيجارية المشار إليها باعتبار أن الجامعة والجهاز من الجهات الإدارية التي لا يجوز التمسك بالتقادم فيما بينها.

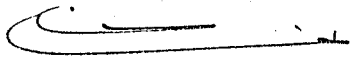
## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إلزام جامعة أسيوط أن تؤدي إلى وزارة المالية ( جهاز تصفية الحراسات ) المبلغ محل النزاع ومقداره ٣٠٨ ر ١٣٦٤ جنيهاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحريراً في ١٠ / ٣ / ٢٠١٠

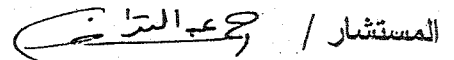
رئيس  
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع



**محمد عبد الغنى حسن**  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المستشار /

رئيس المكتب الفني



أحمد عبد التواب موسى

نائب رئيس مجلس الدولة



فاطمة عبده //

